

Distr.: General
24 October 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨

من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧
(٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - المسائل التنظيمية
		<i>الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
٣	ثانياً ورابعاً - بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
٧	ثالثاً - الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٠	خامساً - التقييم
١٢	سادساً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
١٣	خامساً عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
		<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
١٤	سابعاً وثامناً - بيان المديرية التنفيذية، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
١٨	تاسعاً - الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان



- عاشراً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٢٠
الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- حادي عشر - بيان المديرية التنفيذية والخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ٢١
الجزء المشترك
- ثاني عشر - الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة ٢٣
- ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٤
- رابع عشر - الزيارات الميدانية ٢٦
- سادس عشر - مسائل أخرى ٢٦

أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.
- ٢ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/28). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2017/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨. وستعرض هاتان الوثيقتان على المجلس من أجل اعتمادهما في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨. وأقر المجلس أيضا خطة العمل المؤقتة للدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).
- ٣ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٩/٢٠١٧ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

الدورة العادية الأولى:	٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
الدورة السنوية:	٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨
الدورة العادية الثانية:	٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا ورابعا - بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

بيان مدير البرنامج

- ٥ - لفت السيد أكيم شتاينر الانتباه، في خطابه الأول أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) بوصفه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى التحديات والفرص التي ما فتئت تتطور باستمرار بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بخطة التنمية العالمية. واعتبر أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة سيكون معقدا ويتطلب "نهجا متكاملًا بالفعل" لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، كما سيتطلب مجموعة جديدة من المهارات لتحديد المخاطر المرتبطة بها وإدارتها. وأشار إلى الاتجاهات الكبرى التي يمكن أن تعرقل الجهود المبذولة، مثل استمرار الفقر، وتزايد أوجه اللامساواة، والنمو السكاني السريع، والهجرة، والتحضر، والتدهور البيئي وتغير المناخ - بالإضافة إلى الاتجاهات المتحولة في مجال التعاون الإنمائي وتمويل التنمية.
- ٦ - وتابع قائلاً إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستجيب لهذه التحديات بسياسات وبرامج عالية الجودة ومتكاملة تتناسب مع الحقائق القطرية وتفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع العمل عن كثب مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة

على الوفاء بمسؤولياتها. وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك الأمين العام في رؤيته للإصلاح لجعل الأمم المتحدة أفضل في العمل معا لتحقيق النتائج لصالح الناس. وأكد على أن للمجلس التنفيذي دورا لا غنى عنه في مساعدة البرنامج الإنمائي على تحقيق كامل إمكانياته، ولهذا فإن المنظمة ستكفل حصول المجلس على المعلومات والأدلة التي يحتاج إليها لتقديم التوجيه الاستراتيجي. وقال مدير البرنامج إنه يتطلع إلى إقامة شراكة قوية مع المجلس على أساس حوار صادق ومفتوح ومستمر مع الاحترام والدعم المتبادلين.

٧ - وانتقل مدير البرنامج إلى الحديث عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فأشار إلى أن عملية وضع هذه الخطة تسير بسرعة بفضل المشاركة القوية والتعليقات المستمرة من جانب المجلس. وأضاف قائلاً إن إعداد الخطة الجديدة يسترشد بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والذي أجري في عام ٢٠١٦، لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/71/243)، كما يستفيد من التقييم المشترك المستقل للخطة الاستراتيجية والبرامج العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، والتقييم المشترك للفعالية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2017/21). وأكد على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتماد توصيات التقييم، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن الخطة الجديدة تسعى إلى تحسين قدرة البرنامج الإنمائي على مساعدة البلدان على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، والاستجابة بفعالية للاحتياجات الناشئة في عالم يزداد اضطراباً - مع التركيز على الوصول إلى أشد الفئات فقراً وهميشاً. وقال إنه من خلال قيام البرنامج الإنمائي بتعظيم مزاياه النسبية والقدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، فإنه سيعمل على تكيف استجابته لتناسب مختلف المطالب القطرية، سواء كانت من أقل البلدان نمواً أو البلدان المتوسطة الدخل أو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - وتابع قائلاً إن البرنامج الإنمائي سيستفيد من عروضه الرئيسية: الحضور القطري الواسع النطاق؛ ووجود علاقات طويلة الأمد وقائمة على الثقة مع الحكومات والشركاء؛ والقدرة الفريدة على إيجاد حلول إنمائية متعددة القطاعات ومتكاملة ومساعدة البلدان على تنفيذها. وأوضح أنه من خلال العمل من خلال نقطتي دخول رئيسيتين - منصات دعم أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري والخدمات الاستشارية والتنفيذية في مجال التنمية على الصعيد العالمي - سيقدّم البرنامج الإنمائي حلولاً إنمائية لمختلف السياقات، ويساعد البلدان على اتباع المسارات الإنمائية التي تختارها، سعياً للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلاً إن تلك الحلول تتضمن حلولاً إنمائية مخصصة، تهدف إلى إظهار التقدم الملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وأردف قائلاً إن كل حل سيهدف إلى إحداث تحولات إيجابية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها على طريق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٩ - وشدد مدير البرنامج على أن تنفيذ الخطة الجديدة يتطلب نموذج أعمال مجدياً من الناحية المالية وقدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بمسؤولياته. واستدرك قائلاً إن الموارد العادية (الأساسية) تستمر في الانخفاض من حيث القيم النسبية المطلقة، في حين أن استرداد التكاليف لا يغطي التكاليف الحقيقية بالكامل. وبدأ مدير البرنامج استعراضاً منهجياً لنموذج أعمال البرنامج الإنمائي للتجديد بتحقيق نتائج برنامجية جيدة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع سيناريوهات تجعل البرنامج الإنمائي مستداماً من الناحية المالية. وكان الاستعراض شاملاً، وركز على الشراكات والتعاون بين الوكالات، ويتوقع أن

يكتمل في غضون ستة إلى اثني عشر شهرا. وأعرب عن أمله في أن تعطي الخطة الاستراتيجية الجديدة للدول الأعضاء الثقة لرفع مستوى الموارد الأساسية وإمكانية التنبؤ بها - وهو موضوع نوقش بالتفصيل في إطار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم (البند الثالث).

١٠ - وفي الختام، أكد مدير البرنامج على التزام البرنامج الإنمائي بخطط التنمية العالمية، مع التركيز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها الأساس الوطيد لعمله. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الإنمائي البلدان التي تعاني من أزمات ونزاعات، ويعمل على سد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل التنموي وبناء القدرة على الصمود.

١١ - وهنأ المجلس التنفيذي المدير الجديد على تعيينه وأثنى عليه لتوجيهه البرنامج الإنمائي في وضع الصيغة النهائية لخطة الاستراتيجية الجديدة وميزانيته للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك من خلال حوار وثيق مع الدول الأعضاء. ورحبت مختلف الوفود في المجلس بالتقدم المحرز في وضع الخطة الجديدة، وأعربت عن ارتياحها لرؤية أن الخطة: تعكس توجيهاتها، وترتكز بقوة على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦، وتشارك الأمين العام رؤيته الإصلاحية لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعبرت تلك الوفود عن تطلعها إلى اعتماد الخطة الجديدة في الدورة الاستثنائية للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٢ - ورحبت الوفود بالمخطط التمهيدي للخطة الجديدة، الذي أكد على ولاية المنظمة وميزتها النسبية في مجالات التنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي، وبناء السلام، والمناخ والقدرة على مواجهة الكوارث، وذلك دعماً لأهدافها النهائية في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. ورحبت الوفود أيضاً بالتركيز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين، والحد من مخاطر الكوارث، والإنعاش المبكر. وأعربوا عن ارتياحهم لتركيز الخطة الجديدة على بناء وتعميق الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها، واعتمادها منظورا شاملا لنطاق المنظومة، تكمن الوقاية في صميمه. ورحبوا بإدراج الحلول الإنمائية المتميزة في الخطة، وأعربوا عن ارتياحهم للفصل الذي تتضمنه الخطة المشترك بين الصناديق والبرامج الأربعة.

١٣ - وسلطت وفود عديدة الضوء على أولوية القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة باعتبارها جوهر ولاية البرنامج الإنمائي، وركزت على الأسباب الجذرية، والحاجة إلى التركيز على من هم في مؤخرة الركب والمهمشين. وشدد عدد من الوفود على أن الخطة الجديدة ينبغي أن تنظر إلى البرنامج الإنمائي كجهة رائدة في إصلاح القطاع العام وبناء المؤسسات، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وكشريك رئيسي في العمل المتعلق بالمناخ والبيئة لدعم القدرة على الصمود. وسلط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، ورأى عدد من الوفود أن البرنامج الإنمائي يضطلع بدور متزايد الأهمية في بناء جسور بين العمل الإنساني والعمل التنموي.

١٤ - وأبدى أعضاء المجلس دعماً قويا لنظام المنسقين المقيمين، وشجعوا على إعادة تنظيم الموارد لضمان قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته، مع مواصلة تقاسم التكاليف مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واعتبر الأعضاء أن المنسقين المقيمين ونظام المنسقين المقيمين هما حجر الزاوية لتحقيق النتائج على الصعيد القطري. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية القوية أن تكون واجهة تبرز القيادة، والكفاءة،

والقيمة مقابل المال، والمساءلة، والشفافية، والأداء. وأشارت وفود أخرى، فيما يتعلق بخطة الأمين العام للإصلاح، إلى أن إصلاح نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يتفادى تعطيل كفاءة النظام وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

١٥ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان متوسطة الدخل بطريقة شاملة ومتكاملة تركز على التحديات المتعددة الأبعاد. وأكدوا على ضرورة وضع معايير تتجاوز نصيب الفرد من الدخل لتجسد الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات الحالية والمستقبلية. ودعت المجموعة إلى إجراء حوار مفتوح بشأن "التنمية التي تمر بمرحلة انتقالية"، بما في ذلك اتباع نهج جديد لسياسات خروج أقل البلدان نمواً من هذه الفئة والحلول المصممة خصيصاً للبلدان استناداً إلى مواطن الضعف الفردية فيها. وبغية الحفاظ على المكاسب التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل، فهي بحاجة إلى تبادل أفضل للخبرات وتحسين التنسيق وزيادة تركيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وحثت المجموعة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع استراتيجية طويلة الأجل شاملة على نطاق المنظومة بأسرها لتيسير التعاون الإنمائي المستدام وتنسيق الدعم المقدم إلى البلدان متوسطة الدخل، وفقاً للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

١٦ - ودعا عدد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة التركيز على الظروف الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال معالجة الانخفاض في تمويله الأساسي واستهداف شركات جديدة ووضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد. وناشدوا البرنامج الإنمائي زيادة التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ليس طلباً لنقل أو تعديل أو تخفيض التمويل المقدم إلى مناطق أو مجموعات أخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وإنما لزيادة المشاركة وتقديم الخدمات والبرامج. وشددت الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، على أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني وفوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأثنت وفود أخرى على البرنامج الإنمائي لتعاونه الوثيق مع الدول الأعضاء في إعداد وثائق برامج قوية على الصعيد دون الإقليمي.

١٧ - وفي معرض الإشارة إلى الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/30)، واصلت الوفود الإعراب عن قلقها العميق إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية، وحثت بقوة الدول الأعضاء، في حال قدرتها، على الوفاء بالتزامات المتعلقة بالتمويل، وزيادة التمويل الأساسي، وتقديم مساهمات يمكن التنبؤ بها وتكون متعددة السنوات وغير مخصصة - وهي الطريقة الوحيدة لضمان استمرار الوجود العالمي للبرنامج الإنمائي وحياده. وطلبت بعض الوفود أن يضع البرنامج الإنمائي خطة عمل لمعالجة وضع الموارد الأساسية، في حين التمس وفود أخرى صورة أوضح للكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي من خلالها الابتعاد عن هيكل التمويل القائم على المشاريع واتباع نهج يتسم بقدر أكبر من المرونة والتحويل. ورحبوا بمحاورات التمويل المنظم باعتبارها أداة لتحسين الترابط بين الموارد والنتائج. وتحدث أعضاء المجلس عن أهمية تمويل أقل البلدان نمواً، لافتين الانتباه إلى الالتزامات المتعهد بها في خطة عمل أديس أبابا. وشجعت الوفود مرة أخرى البرنامج الإنمائي على استكشاف الحوافز والآليات لتوسيع قاعدته من الجهات المانحة.

١٨ - وفي معرض رد مدير البرنامج الإنمائي، أكد على ضرورة التفكير في السياق الإنمائي الآخذ في التطور عند مناقشة الخطة الاستراتيجية. وقال إن الدروس المستفادة من التنمية، على الصعيدين العالمي

والوطني، تشير إلى الحاجة إلى المرونة في الانتقال إلى نهج جديد. واعتبر أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في السعي إلى الوضوح في التخطيط مع التكيف مع الظروف الإنمائية المتغيرة. وفي معرض تأكيده على أهمية المساءلة من خلال التخطيط والرصد والتقييم، لفت الانتباه إلى التحدي المتمثل في قياس الأداء والكفاءة والفعالية استناداً إلى المقاييس المناسبة.

١٩ - وأكد مدير البرنامج لأعضاء المجلس التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأضاف قائلاً إن البرنامج الإنمائي يشترك مع العديد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، سواء عن طريق النواحي البرنامجية أو الخدمات، مستفيداً من المزايا النسبية والتكامل. واعتبر أن مقترح البرنامج الإنمائي بإقامة منصة عالمية لتقديم الخدمات الاستشارية والتنفيذية في مجال التنمية يستند إلى افتراض أن البرنامج الإنمائي ليس مرتبطاً فقط بشبكة عالمية من الخبرات وإنما هو جهة فاعلة فريدة في الوفاء بوعده الأمم المتحدة في تحقيق التنمية.

٢٠ - وشدد مدير البرنامج على أهمية استمرار البرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وأكد على دور البرنامج الإنمائي في دفع الابتكار من أجل تحقيق التنمية. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالتمويل، سيسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق "المقترحات ذات القيمة" التي تبرز قيمتها استناداً إلى عروضاها ومنصاتها وخدماتها الإنمائية، كوسيلة لاجتذاب التمويل من الجهات المانحة. وإذ أكد من جديد التزام البرنامج الإنمائي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، شدد على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي من المقرر أن يعتمدها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ستكفل المرونة الكافية للاستجابة للقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ثالثاً - الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢ - تولى مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، ومديرة مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2017/30)، والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2017/30/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٧ وما بعده (DP/2017/31)، تلاه عرض مشترك لهما.

٢٣ - ورحب أعضاء المجلس بالحوارات المتعلقة بالتمويل وطموح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحكومات في إيجاد طرائق جديدة لتعزيز الشراكات، مع جهات من بينها القطاع الخاص، لدعم تمويل أهداف التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية إصلاح الأمم المتحدة وأن تتسم منظومتها الإنمائية بالتوجه نحو تحقيق النتائج وبالطابع الاستراتيجي والمنسق، ويكون التمويل فيها عاملاً موجهاً للإصلاح. وحفز التمويل المنظمات على التركيز على الولايات، وساعدت الحوارات المتعلقة بالتمويل الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات استراتيجية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد أعضاء المجلس على فهم أنواع التمويل اللازمة للمهام المختلفة ودراسة كيفية تمويل النتائج على مستوى المنظومة، على أن يقترن ذلك

بتقديم حوافز للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة لتشجيعها على التعاون. وطلبت تفاصيل عن الجهود المبذولة بين البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، ومعلومات عن الطريقة التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لربط الموارد بالنتائج في الميزانية المتكاملة.

٢٤ - وطلبت الوفود إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم الحوارات المتعلقة بالتمويل معفرادى الدول الأعضاء والجهات المانحة من غير الدول من أجل بناء الثقة وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنشيط الحوارات بوصفها عمليات حكومية دولية تيسرها الوكالات وتحمل الدول الأعضاء من خلالها المسؤولية عن كيفية تمويل النتائج الإنمائية في الخطة الاستراتيجية. واقترحت الوفود وضع أدوات على شبكة الإنترنت تتسم بالشفافية وتتيح للدول الأعضاء استعراض حالة التمويل. ووجهت الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من تجربته في مجال الصناديق الرأسمية، والاستفادة من خبرات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وتطوير تعاون مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

٢٥ - وإذ أقرت الوفود بالنجاحات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتذاب الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع، أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية واعتماد المنظمة على عدد محدود من الجهات المانحة. وشددت الوفود على أهمية توفير الهياكل والطرقات المناسبة للتمويل من أجل دعم الخطة الاستراتيجية الجديدة، والحاجة إلى توفير ما يكفي من التمويل المناسب الذي يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به من أجل الانتقال إلى نهج ذي طابع برنامجي أكبر ولكي يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المعياري ومهمته في مجال السياسات. ورحبت الوفود بجهود البرنامج المبذولة لإدارة تبعات تراجع الموارد الأساسية، بما في ذلك حماية بنود الميزانية البرنامجية، وخفض التكاليف الإدارية، وتقليل النسبة المخصصة من الموارد الأساسية إلى المصروفات المؤسسية. ورحبت بالجهود المبذولة لكفالة استرداد التكلفة الكاملة وزيادة عدد البلدان المساهمة في الموارد الأساسية.

٢٦ - والتمست الوفود تفاصيل عن كيفية تحرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب حافظة البرامج، واقتراحات بشأن السبل التي يمكن اتباعها لكي يصبح التمويل أكثر التزاماً بالمواعيد المقررة وأكثر كفاءة ويمكن التنبؤ به ومواءمته على نحو أفضل. ورحبت بالأفكار المطروحة حول كيفية تقليل تكاليف المعاملات من خلال توحيد البرامج ومواءمة متطلبات الجهات المانحة. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع نموذج لتقاسم التكاليف يعكس على نحو أفضل تكلفة التدخلات المختلفة وقدرة البلدان الشريكة على المساهمة. والتمس أحد الوفود توضيحاً بشأن "الاستثمارات الاستراتيجية" المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده الرامية لتعبئة موارد القطاع الخاص. وسأل وفد آخر عن كيفية تداخل نهج التمويل المقترحة مع الحلول المخصصة المقترحة. ولاحظت الوفود بقلق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منح ١٢ إعفاءً لعدلات استرداد التكاليف في عام ٢٠١٦ وحنته على تقليل ذلك العدد في المستقبل.

٢٧ - وردّ مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فذكر أن الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هي الأدوات الرئيسية التي يعالج من خلال البرنامج جوانب الخلل بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وسعى البرنامج إلى الاستعانة بالخطة الجديدة لتعبئة التمويل اللازم لتحقيق النتائج مع الدول الأعضاء والشركاء. وكان أساس الجهود إقناع الدول الأعضاء بتمويل الموارد الأساسية على أعلى مستوياتها من السنوات الخمس عشرة السابقة، الأمر الذي

من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الموارد الأساسية زيادة كبيرة. وسعى البرنامج الإنمائي إلى توسيع قاعدة المانحين لديه لتشمل مزيداً من التنوع، بما في ذلك من البلدان المستفيدة من البرامج، والقطاع الخاص. وركزت الجهود المشتركة بين الوكالات على كيفية ضمان قدر أكبر من الاتساق في الحوارات التي تجريها المؤسسات بشأن التمويل المنظم، مع إبراز النتائج والأعمال المشتركة. ويشكل اتفاق التمويل المقترح الذي تقدم به الأمين العام جزءاً من تلك الجهود. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع آليات تمويل مبتكرة مع مجموعة متنامية من الشركاء من القطاع الخاص المهتمين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك نهج أخرى مطروحة للمناقشة مثل الجمع بين الموارد الأساسية ومساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية، وتكثيف جولات الحصول على التعمدات الحكومية الدولية، وتبسيط المشاريع الدولية، وتعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تعبئة الموارد لصناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - وأكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تعبئة الموارد على مستوى المنظومة وجهود التمويل لا تزال تشكل تحدياً. وأظهرت المرحلة التجريبية من توحيد الأداء أن الصناديق الموحدة تمثل محركات قوية للإصلاح. ويتمثل التحدي التنفيذي في أن مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية تمولها الدول الأعضاء على أساس فردي. وهناك خياران لمواجهة هذا التحدي: يمكن للدول الأعضاء أن توفر تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج المشتركة بين الوكالات على أن يأخذ البرنامج بزمام القيادة، أو أن تودع التمويل في الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي يديرها البرنامج والمتاحة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي تنظيم هذين الخيارين والتمويل المقدم من خلالهما بشكل يتسم بالوضوح على أن تقدم حوافز للعمل المشترك، وتُبعث الرسالة نفسها في كل مجلس تنفيذي. وأكدت على ضرورة تقييد الدول الأعضاء باتفاقات استرداد التكاليف على الصعيد القطري لتمكين البرنامج الإنمائي من التقليل من الإعفاءات التي يقدمها لمعدلات استرداد التكاليف؛ وطرحته فكرة تطبيق معدلات متباينة لاسترداد التكاليف حسب حجم الإنفاق. وقالت إن تقديم تقارير مشتركة إلى الجهات المانحة يعد طريقة أكفأ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإبلاغ الدول الأعضاء. وأفادت أن البرنامج ملتزم بالشفافية ومستعد لمناقشة التفاصيل مع أعضاء المجلس. ويعمل بنشاط على تزويد الدول الأعضاء بتقارير في التوقيت المناسب وإصلاح نظامه المركزي لتخطيط الموارد تحقيقاً لهذه الغاية. وأشارت إلى أن دعم تمويل الأهداف يمثل تحدياً يستعد البرنامج الإنمائي لمواجهة من أجل تعزيز قدر كبير من التمويل الإنمائي. ويشمل هذا مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على التفكير الاستراتيجي في استثماراتها الإنمائية بحيث تستخدم تمويل الأهداف من خلال النظم الوطنية الخاصة بها. وفي هذه الحالات، يعمل البرنامج الإنمائي على كفالة أن تتماشى المبادرات ذات الصلة بتنمية القطاع الخاص مع مبادئ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩ - وأشار نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البرنامج تمكن من تخفيف أثر أسعار الصرف على الموارد الأساسية، بفضل الدفعات المالية المنتظمة التي تقدمها الجهات المانحة والمعلومات الجيدة. وترتبط أكبر التحديات بالموارد غير الأساسية. وتحسين القدرة على التنبؤ من شأنه أن ييسر على البرنامج الإنمائي التحول للمساهمات. وناشد أعضاء المجلس زيادة القدرة على التنبؤ بالمساهمات غير الأساسية. ولم يكتمل بعد العمل الجاري في مشروع الميزانية المتكاملة بشأن الاستثمارات الاستراتيجية المقترحة، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشترك عن كثب في هذه المسألة. وعلى

صعيد المساهمات المشتركة بين الوكالات، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من البرامج المشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وأشار إلى أن مفهوم التمويل المختلط يرتبط بجميع الحلول التي وضعناها خصيصاً، بما في ذلك التمويل التقليدي المقدم من خلال المنح. ومن المهم أن يحدّث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدواته التمويلية التي ينبغي أن تشمل المنح القائمة على الأداء، والصناديق والقروض. ويسعى البرنامج إلى الاستفادة من شراكته مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من أجل تحقيق تلك الغاية.

٣٠ - واتخذ المجلس القرار ٢٠/٢٠١٧ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا - التقييم

٣١ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرامجه العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردود الإدارة (DP/2017/33).

٣٢ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس بالتقييم وبالتزام الإدارة بالتصرف بناء على التوصيات الواردة في التقييم. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد من النتائج عند وضع الصيغة النهائية من الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وشجعت البرنامج على الاستعانة بمكتب التقييم المستقل كأداة لتحسين الفعالية التنظيمية ونتائج البرامج، وكررت التأكيد على أهمية توفير التمويل الكافي لمكاتب التقييمات المستقلة ومراجعات الحسابات والتحقيقات. وأشارت المجموعة إلى مواطن القوة والضعف لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقالت إن التقرير كان من الممكن أن يقدم مزيداً من الإرشادات بشأن المزايا النسبية. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء انخفاض نسبة التمويل الأساسي والتباين في تعبئة الموارد بين مجالات النتائج. وشجعت البرنامج الإنمائي على وضع استراتيجية لتحسين الخلل بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بطرق من بينها الحوار مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة.

٣٣ - وشجعت المجموعة البرنامج الإنمائي على تصميم نماذج للبرامج والتمويل للاستجابة للسياقات القطرية المختلفة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، وذلك في نموذج الأعمال الجديد الخاص بالبرنامج. ونوهت إلى أن التقييم أشار إلى خطر إيجاد نظام مواز من الموظفين الحكوميين، وأوصت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يقيّم مخاطر تقويض الخدمات المدنية من خلال تقديم الدعم الاستشاري من خارج الميزانية على المدى الطويل. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تقدم الخطة الاستراتيجية ونموذج الأعمال الجديدان تفاصيل عن دور المكاتب الإقليمية وتمويلها. وبالمثل، أقرت المجموعة بدعم التقييم لتعزيز القيادة الفكرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فاقترحت أن يحدد البرنامج دوره التكاملية بالتعاون مع البنك الدولي الذي ينفذ استثمارات كبيرة في مجالات البحوث وتحليل السياسات العامة.

٣٤ - وفيما يتعلق باستدامة التدخلات، طلبت المجموعة إجراء تحليل أفضل للعوامل الخارجية والداخلية، ولا سيما من أجل وضع الميزانية القائمة على النتائج. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يكون في طليعة الجهود العالمية للإبلاغ عن النتائج وبذل المزيد من الجهود في تحقيق قيمة للبرامج مقابل الأموال. وبالمثل، شجعت البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده المبذولة لمواءمة النظم تحقيقاً لقدر أكبر من المشاركة في البرمجة والتنفيذ. واقترحت إزالة العقبات البيروقراطية لتيسير أداء منابر دعم أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وعلى صعيد الحكم الديمقراطي، شجعت المجموعة البرنامج على الدخول في حوار مع الحكومات من أجل تعزيز المسؤولية والأولويات الوطنية وكذلك مبادئ حقوق الإنسان وكرامته. وتوقعت المجموعة أن تعمل الخطة الاستراتيجية الجديدة على تطوير هذا المجال أكثر. وبالمثل، كررت المجموعة التأكيد على أن البرنامج ينبغي له أن يكتف عمله في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحثته على أن يكفل تعميم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات البرمجة وإدماج الرجال والفتيان، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٦ - وطلب أحد الوفود إيضاحات حول ما إذا كان التقييم يشمل جميع جوانب البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأسباب التي تجعله على ما يبدو يعطي الأولوية للهدف ١٦ في توصياته. وشدد الوفد على أن المجلس ينبغي له أن يشارك في الإشراف على جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وحقوق الإنسان والتي أشار إلى أنها لا تندرج ضمن ولاية البرنامج. وشدد الوفد على أن المجلس لم يعدل ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأربع الماضية، وطلب تفاصيل عن الطريقة التي يعتزم بها البرنامج تغطية الزيادة المقترحة في الإنفاق في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٧ - ورد مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فشرح الصعوبات الكامنة في تقييم الميزة النسبية، الأمر الذي يستلزم تحليل البيانات الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وركز التقييم على مجالات خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشتمل التقييم على جميع أعمال البرنامج، لكنه أفاد فقط عن المجالات التي تكون فيها النتائج والأدلة واضحة، وهي ممارسة تقييمية معتادة. وقال إن فريقاً دولياً اعتمد التقييم وشدد على أنه غير متحيز بأي حال من الأحوال. وقدم التقرير إفادة عن الهدف ١٦ لأنه من مجالات تركيز البرنامج، وإن لم يكن على سبيل الأولوية. وذكر أن التوصيات الواردة في التقييم لم تُفرط في طابعها الإلزامي، وهي مهمة تقع ضمن ولاية المجلس.

٣٨ - وأشار مدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مجالات الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي موثقة توثيقاً جيداً. واستناداً إلى النتائج في تلك المجالات، يدرك البرنامج المجالات التي يحتاج فيها إلى مضاعفة الجهود، ومنها المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالتمويل، ينبغي أن ينصب التركيز على استقرار الموارد الأساسية، التي يرى البرنامج أنها أمر قابل للتحقيق في ضوء التقلبات السابقة. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد على معالجة الاختلالات في مجالات التمويل الأخرى. وفيما يتعلق بالمسائل التعاقدية، يسعى البرنامج إلى التوصل إلى حل وسط بين عقود الموظفين المتفرغين وعقود الخدمات الاستشارية للتعويض عن حالة الميزانية الصارمة. وتعاون البرنامج مع العديد من مصارف التنمية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك البنك الدولي، في معالجة المسائل المتعلقة بأسباب النزاع، والتنمية الحضرية، ونهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التعميم والتسريع ودعم السياسات من أجل تنفيذ الأهداف. وأكد أن البرنامج لا يرى أن التقييم أفرط في التركيز على الهدف ١٦. ولم يعمل البرنامج في مجال الحكم إلا بموجب اتفاق تام مع الحكومات الوطنية وفي ظل احترام كامل للمسؤولية الوطنية إدراكاً منه لحساسية المسألة.

٣٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢١/٢٠١٧ بشأن تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه العالمية والإقليمية ورد الإدارة عليه.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٠ - تولت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض هذا البند وقدمت ملحة عامة عن البرامج القطرية الخمسة عشر المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن تمديد سبعة برامج قطرية. وتولى المديرون الإقليميون لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرض وبيان البرامج القطرية لكل من: بوليفيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وغينيا، والهند، وقيرغيزستان، ونيبال، ونيجيريا، وبابوا غينيا الجديدة، وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا، والسودان، وأوكرانيا، ووثيقة البرامج دون الإقليمية للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، فضلا عن التمديد الأول لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والتمديد الأول لفترة خمسة عشر شهرا للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والتمديد الاستثنائي الرابع لفترة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبيا والتمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لليمن.

٤١ - وأدلى أعضاء المجلس الذين كانت البرامج القطرية لبلدانهم معروضة على المجلس لاستعراضها وإقرارها بتعليقات على تلك البرامج من المنظور الوطني. وسلطوا الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية المسؤولية الوطنية والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شركاتهم مع البرنامج الإنمائي على المستوى القطري. وحذر أحد الوفود الدول من استغلال اجتماعات المجلس للتعبير عن مواقف ذات طابع سياسي.

٤٢ - واستعرض المجلس وأقر، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لكل من: بوليفيا (DP/DCP/BOL/3)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/4)، وكوستاريكا (DP/DCP/CRI/3)، والجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/3)، وغينيا (DP/DCP/GIN/3)، والهند (DP/DCP/IND/3)، وقيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/3)، ونيبال (DP/DCP/NPL/3)، ونيجيريا (DP/DCP/NGA/3)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/2)، وجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/3)، وسري لانكا (DP/DCP/LKA/3)، والسودان (DP/DCP/SDN/3)، وأوكرانيا (DP/DCP/UKR/3)، ووثيقة البرامج دون الإقليمية للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ (DP/DSP/PIC/2).

٤٣ - ووافق المجلس على التمديد الاستثنائي الرابع للبرنامج القطري لليبيا لمدة سنة واحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لليمن لمدة سنتين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

٤٤ - وأحاط المجلس علما بالتمديد الأول للبرامج القطرية للجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وغينيا الاستوائية لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الأول للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا لفترة خمسة عشر شهرا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.

خامس عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٥ - قدّمت الأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لمحةً عن استعراض الاحتياطي التشغيلي للصندوق (DP/2017/36)، تلاها عرضٌ مفصّلٌ عن الاستعراض قدّمه مدير مكتب المالية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٦ - ورحب أحد الوفود بالخطوة التي اتخذها الصندوق لتحسين المنهجية التي يتبعها في إعادة حساب الاحتياطي التشغيلي الخاص به؛ وأعرب عن تقديره لكون العملية قائمة على الأدلة، ورأى أنّ التغييرات المقترحة ستكون مفيدة في إطار تحديث أساليب عمل الصندوق. ورحّب الوفد بالمنهج المعتمد من قبل الصندوق في وضع إطاره الاستراتيجي المقبل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وشجّع الصندوق على الإبقاء على وجوده في جميع بلدان جزر المحيط الهادئ، بصرف النظر عن مركزها كبلدان متوسطة الدخل أو بلدان تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. ورحّب الوفد بالالتزام الوارد في الإطار الاستراتيجي بإجراء المزيد من تقييمات الأثر ودراسات الحالة التي تتناول، من منظارٍ أوسع، تدخّلات الصندوق وكيفية اجتذابها للتمويل الموجّه للمتابعة. وشجّع الصندوق على ضمان أن يكون الإطار أكثر وضوحاً بشأن التزامه ببناء قاعدة أقوى للأدلة المتعلقة بأثر البرامج التي ينفذها في مجال الإدماج المالي على نوعية حياة النساء وعلى النمو الاقتصادي لمجتمعاتهنّ المحلية في الأجل الطويل. وحثّ الصندوق على الاستفادة من خبرات منظمات الأمم المتحدة، وكذلك الشراكات المبرّمة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز الأثر التحويلي لعمله. وأعلن الوفد التزاماً متعدد السنوات بالمساهمة في الميزانية الأساسية لمدة ثلاث سنوات؛ وناشد الدول الأعضاء الأخرى زيادة مساهمتها الأساسية في الصندوق، والنظر في الدور الرئيسي الذي يؤديه لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك في إطار المناقشات الأوسع نطاقاً بشأن ميزانية البرنامج الإنمائي.

٤٧ - وأقرّ وفد آخر بالدور الفريد للصندوق في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والإطار الاستراتيجي الجديد يتيح للصندوق دعم أقل البلدان نمواً للارتقاء إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وأعرب الوفد عن تقديره للنهج الذي يتبعه الصندوق في تمويل تنفيذ هذه الأهداف، والذي يشمل إشراك المجتمعات المحلية في دفع عجلة الاستدامة إلى الأمام من خلال تنفيذ المشاريع الابتكارية، كما رحّب بعمل الصندوق في حشد التمويل من القطاع الخاص. ورحب الوفد بالمنهجية المنقّحة المعتمدة لإعادة حساب الاحتياطي التشغيلي، وكذلك بالتنقيحات المقترّح إدخالها على المنهجيات المتعلقة بالموارد الأساسية وغير الأساسية.

٤٨ - وأشارت الأمانة التنفيذية للصندوق إلى أن الصندوق ربما يبدأ في تنفيذ المنهجية الجديدة المتعلقة بالموارد الأساسية وغير الأساسية على وجه السرعة، وأتّه سيواصل تقديم التقارير إلى المجلس ومناقشة حالة الاحتياطي من الآن فصاعداً.

٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٢/٢٠١٧ حول استعراض الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً وثامناً - بيان المديرية التنفيذية، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥٠ - في بيانها أمام المجلس التنفيذي (متاح على بوابة الخدمات الموقّرة للورق)، أشارت المديرية التنفيذية بالنيابة إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9) - وهي الأولى من بين ثلاث خطط استراتيجية تصبّ في خانة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - استفادت من العملية التشاورية الشفافة التي أجريت مع أعضاء المجلس والجهات صاحبة المصلحة. وتعكس هذه الخطة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وترتكز على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى خطة الإصلاح المتصلة بالاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦. وهذه الرؤية المتمثلة في زيادة فعالية التعاون والتفكير الابتكاري في منظومة الأمم المتحدة - كما هو مبين في الفصل الوارد في الخطة والمشارك بين الخطط المعدّة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) - والمتمثلة أيضاً في تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتكامل والشراكات الشاملة، ترمي، بعناصرها مجتمعة، إلى ضمان "عدم تخلف أحد عن ركب التنمية". وإنّ الصندوق ملتزم بهذا التحدي، وهو يعمل على تعبئة الموارد وحشد الدعم السياسي وتوسيع نطاق الشراكات، على نحو يتسم بسرعة الأداء والمرونة.

٥١ - وأشارت إلى أن الخطة الجديدة تهدف إلى البناء على المزايا النسبية للصندوق، وتتضمن إدخال تغييرات من شأنها تعزيز جهوده وتعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة. وترمي الخطة كذلك إلى توسيع نطاق عمل الصندوق، بالتركيز على تحقيق ثلاث نتائج تفضي إلى تحوُّلات وتمحور حول الناس، هي: (أ) عدم ترك أي حاجة من احتياجات تنظيم الأسرة غير ملبّاة؛ و (ب) عدم حدوث أي حالة من حالات الوفيات النفاسية التي يمكن تفاديها؛ و (ج) انعدام الممارسات الضارة والعنف الجنساني. وستكون تلك النتائج أو "المحرك الرئيسية" المحور الأساسي الذي ستركز عليه جهود الصندوق في مجالات الدعوة والاتصال والشراكات وتعبئة الموارد، وذلك في إطار تحقيق "أهداف محدّدة بعينها" واستناداً إلى النهج القائم على الحقوق. وبناء عليه، سيعمل الصندوق على ما يلي: (أ) تعزيز نظم الرعاية الصحية الوطنية من خلال توفير الرعاية الجيدة، وتحقيق الإنصاف في الحصول عليها، وتوفير الحماية الاجتماعية؛ و (ب) تعزيز قدرة المكاتب القطرية على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها لتحديد أوجه عدم المساواة وتتبعها؛ وضمان توفير استثمارات محدّدة الأهداف؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية؛ و (ج) بناء نظم للحلول، والابتكار، والتأثير - تعمل جميعها لتؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة.

٥٢ - ومضت قائلة إن الخطة الاستراتيجية ترمي إلى تحسين مواءمة الجهود التي يبذلها الصندوق مع جهود المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، من أجل حماية وتمكين النساء والشباب، ولا سيما المراهقات. ويعد جعل الصندوق "ملائماً لتحقيق الهدف المنشود" أكثر من أي وقت مضى عنصراً أساسياً من عناصر الخطة الجديدة وبالغ الأهمية في تحقيق أهدافها. ولذلك، يشكل الابتكار أولوية على نطاق المنظمة، وتعزيز الابتكار هو مسعى يسانده صندوق الابتكار، بدعم من الدانمرك وفنلندا وكذلك مبادرة الابتكار، مما سيتيح للصندوق الحصول على تعليقاتٍ على عمله في هذا المجال في الوقت الحقيقي

وتعليم المديرين. وفي إطار تلك المبادرة، أصدر الصندوق تكليفا بإجراء دراسة تحليلية مقارنة للابتكار على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بجمع ومقارنة البيانات الواردة من ١١ من منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها.

٥٣ - وأضافت أن تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية يقتضي تعزيز قدرات الإدارة والموظفين لمواجهة التحديات. وسيقوم الصندوق بتنفيذ عملية إدارة التغيير بطريقة شاملة، لضمان توفر الكفاءة والفعالية المؤسسيين اللازمتين لتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك على النحو المبين في خطة الأمين العام للإصلاح، والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، والتوصيات الصادرة عن التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وسيقيي المجلس على علم بالتقدم المحرز.

٥٤ - وفي معرض بيانها، عرضت المديرية التنفيذية بالنيابة الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/10 و DP/FPA/2017/10/Corr.1)، وهي الأساس المالي للخطة الاستراتيجية الجديدة، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/14). ووجهت الانتباه إلى الانخفاض المستمر في الموارد (الأساسية) العادية، وأكدت أن الصندوق يستكشف الفرص والشراكات والمنصات الإلكترونية التي تسهل الابتكار البرنامجي والتمويلي، بما في ذلك خيارات التمويل المختلط والاستفادة من مختلف مصادر التمويل الدولية والمحلية. وقامت بتوضيح العوامل المحركة للميزانية المؤسسية المقترحة، وقدمت اقتراحاً بتخفيض الميزانية المؤسسية.

٥٥ - ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعربوا عن استمرار دعمهم القوي لولاية الصندوق، تماشياً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦. وشددوا على أهمية ولاية الصندوق في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت الوفود عن تقديرها الكبير للشفافية التي اتسمت بها عملية التشاور والتي حققتها الصندوق عن طريق إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في وضع الخطة الجديدة. وأعربت عن تأييدها الكامل واستعدادها لإقرار الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في دورة المجلس. واعترفت الوفود بعمل موظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم في توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في الوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة، بما في ذلك في ظل الأوضاع الإنسانية.

٥٦ - ورحبت الوفود بضرورة مواصلة الخطة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونهج "تحقيق أهداف محددة بعينها" والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما أعادوا التأكيد على ضرورة هذه المواصلة. وأعرب عدد كبير من الوفود عن ترحيبه ودعمه القوي لكون الخطة تركز على النهج القائم على حقوق الإنسان - الذي يعكس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ومنع العنف الجنساني والعنف المنزلي - ولتركيزها على النساء والفتيات والمراهقين والشباب في إطار عمل الصندوق في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب، بما في ذلك تنظيم الأسرة، في السياقين الإنمائي والإنساني على السواء.

٥٧ - وأعربت وفود كثيرة عن سرورها لأن الخطة تراعي جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة الإصلاح التي أعدها الأمين العام، وفقاً للاستعراض الرباعي لعام ٢٠١٦ والفصل المشترك الوارد في الخطة الاستراتيجية. ورحبت بالجهود الرامية إلى التعاون الوثيق مع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة من أجل كسر حالات التوقّع، ومدّ الجسور، وذلك لتعزيز التعاون في السياقين الإنمائي والإنساني.

٥٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للنهج المتميز الذي تعتمده الخطة في ما يتعلق بالبرمجة على مستوى كل بلد على حدة، والذي ينطوي على تقديم مساعدة للبلدان في تلبية احتياجاتها وأولوياتها، على النحو الذي تحدده البلدان المستفيدة من البرامج وعلى نحو يحترم إمساك الجهات الوطنية بزمّام الأمور، وخاصة في ظل الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ. وشجّعت الوفود الصندوق على إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة على نطاق المنطقة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، وهي المعرّضة بوجه خاص لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وعلى تزويد مكاتبها دون الإقليمية بالدعم المالي والفني اللازم لضمان تواجد الصندوق في الميدان ومساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية.

٥٩ - ورحبت وفود أخرى بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدرات الموظفين والقدرات الوطنية على جمع وتحليل وتصنيف البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية، بما في ذلك في المجتمعات الشائخة، مما يساعد البلدان المستفيدة من البرامج على استخدام البيانات من أجل الاسترشاد بما لاتخاذ قرارات بشأن السياسات والتدخلات الإنمائية. ولاحظت هذه الوفود استمرار التركيز على زيادة الكفاءة في التنفيذ والمساءلة والشفافية من خلال عملية إدارة التغيير وعملية تعزيز إدارة المخاطر اللتين يجريهما الصندوق، واستمرار الحوار مع أعضاء المجلس بشأن سبل تخصيص الأموال للأنشطة البرنامجية. كذلك، رحّبت هذه الوفود بالجهود الرامية إلى تحسين الأداء، عن طريق عمليات تخطيط البرامج المستندة إلى الإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم، وبسبل منها تحديد أهداف وغايات أقوى.

٦٠ - ولا يزال استمرار انعدام التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية يشكل شاغلاً هاماً لدى الوفود. ودعت هذه الوفود الصندوق إلى توسيع قاعدة مانحيه، وإقامة شراكات وأساليب تمويل أكثر ابتكاراً، بما في ذلك مع القطاع الخاص وعن طريق التعاون في ما بين بلدان الجنوب، من أجل معالجة هذا الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية والذي، كما حدّرت هذه الوفود، يمكن أن يهدّد قدرة الصندوق على الوفاء بولايته ويعرقل قدرته على ضمان تواجده في جميع البلدان المستفيدة من البرامج - وهو أمر مقلق بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص. ورحبت الوفود بالاستعراض المقترح للميزانية المتكاملة لعام ٢٠١٨ والرامي إلى ضمان ميزانية أكثر توازناً تعكس الروابط مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٦١ - وأعرب أحد الوفود، في معرض التأكيد على التزامه بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في فرص الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن تأييده التام لمبدأ الاختيار الطوعي في ما يتعلّق بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. ولكنه أشار إلى أنه لا يقر الإجهاد كوسيلة لتنظيم الأسرة. وأكد الوفد أنه غير ملزم كدولة عضو بتنفيذ أحكام الصكوك التي لا يكون طرفاً فيها. وأعرب وفد آخر، رداً على ذلك، عن قلقه إزاء تزايد أهمية المناقشات المعيارية في المجلس. وأكد الوفد أنه ينبغي للمجلس أن يركز على المناقشات التنفيذية ومبادئ

التنفيذ المتفق عليها بالفعل في الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٢ - وشددت وفود عديدة على أهمية عمل الصندوق في السياقات الإنسانية، وذلك في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتصدي للعنف الجنساني، وتلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفاً. ورأت هذه الوفود أنّ الصندوق يقوم بدور رئيسي في توطيد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وفي دعم بناء القدرة على التكيف. ودعا بعض الوفود الصندوق إلى تقديم الخدمات للمهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقلين، بمن فيهم المراهقات، وإلى دعم المجتمعات المحلية المضيفة. وشجعت وفود أخرى الصندوق على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة في البلدان التي تسعى إلى زيادة معدلات الولادات وتعزيز القيم الأسرية، مع احترام النهج الثقافية والدينية الوطنية المتبعة فيها. ووجهت إلى الصندوق دعوة للمشاركة في تعزيز التغطية الصحية للجميع وتلبية احتياجات المجتمعات الشائخة. وتبّه أحد الوفود الصندوق لتفادي الانخراط في الإجهاد القسري في إطار تقديمه لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة.

٦٣ - ورداً على ذلك، شكرت المديرية التنفيذية بالنيابة المجلس معاودة تقديم تعازيه على وفاة المدير التنفيذي السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان، د. باباتوندي أوسوتيمييهين، وأكدت أن الصندوق عازم على مواصلة السير على هدى رؤية السيد أوسوتيمييهين والمبينة في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعربت عن تقديرها لعمل المجلس الوثيق مع الصندوق في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وللدعم القوي المقدم من المجلس إلى ولايتها. وأشارت إلى الدعوات الموجهة لتكثيف عمل الصندوق مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد؛ ورحبت بالنداء الموجه لزيادة التمويل المقدم للموارد الأساسية والتعهدات المتعلقة بالتمويل المتعدد السنوات. وأقرت دعوة الوفود إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق والمساءلة والشفافية وإلى تحسين إدارة المخاطر، كما رحبت بتأكيد الوفود على أنّ شركات الصندوق محرك لتحقيق النتائج. وأكدت للمجلس أن الخطة الاستراتيجية صُممت بحيث تعكس الظروف الإنمائية والإنسانية المتغيرة وأنها، في نفس الوقت، تركز على نهج قائم على النتائج والحقوق وتسترشد ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترتكز المساعدة التي يقدمها الصندوق في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية (كتلك التي ألمت بمنطقة البحر الكاريبي في خضم إعصار إيرما) على الخطة الاستراتيجية الجديدة.

٦٤ - ورحبت المديرية التنفيذية بالنيابة بتأكيد المجلس على أن الموارد الأساسية لا تزال تشكل الأساس الوطيد لوجود الصندوق في جميع البلدان المستفيدة من البرامج، وأنها بالغة الأهمية بالنسبة لخطة عمله الاستراتيجية. وسيسعى الصندوق إلى توفير وتوسيع نطاق التمويل الابتكاري والشراكات الابتكارية، بغية دعم أعماله. وفي ما يتعلق بالديناميات السكانية، حصل الصندوق على دعم المجلس لمساعدة البلدان على معالجة مسألة شيخوخة السكان. وشددت على التزام الصندوق بمعالجة الناسور ويجعله من الحالات النادرة في البلدان النامية. ورحبت بالأهمية الكبرى التي توليها الوفود لإعادة التوازن للموارد المخصصة لميزانيات المقر والميزانيات الإقليمية والقطرية، وللدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وفي السعي إلى اتباع نهج قائم على الحقوق. وأكدت أن الصندوق لا يقبل تنفيذ أي برنامج للإجهاد القسري ولا يشارك في أي برنامج من هذا القبيل؛ فعمله يسترشد بالكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.

٦٥ - وأشار مدير شعبة البرامج في الصندوق إلى أنّ الصندوق قدّم مخصصات مالية إضافية إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي في إطار مواجهة إعصار إيرما. وقال إن من شأن هذه المخصصات، التي أتاحتها مجموعة من المانحين الساعين إلى معالجة انعدام التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، أن تكفل استمرار المكاتب القطرية في المنطقة في العمل بفعالية خلال فترة الأزمة. وأوضح أنه خُصّصت مساهمات إضافية، قدّمها المانحون لصندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مما سيجتنب التوفير المسبق للإمدادات للمنطقة. وسيوفّر الصندوق نسبة ٦ في المائة من جميع موارد البرامج اللازمة لدعم المنطقة خلال الأزمة. وأكد مدير شعبة البرامج للوفود التزام الصندوق بأن تكون برامج المساعدات موجّهة إلى الجهات الوطنية. وأشار إلى أن التحدي الذي يواجهه السكان الشائخون يؤخذ في الاعتبار في البرامج القطرية المنفّذة في البلدان التي تسعى إلى معالجة هذه المسألة؛ كذلك، وضعت الخطة الاستراتيجية الجديدة نهجاً محدداً لتصنيف كل جزيرة من الجزر، ونهجاً للتنفيذ مصمماً حسب الاحتياجات الخاصة بكل جزيرة على حدة.

٦٦ - وشدد نائب المدير التنفيذية (الإدارة) على علاقة العمل المتينة والتنسيق الوثيق بين الصندوق والشركاء في منظومة الأمم المتحدة، وعلى التزام الصندوق بتنفيذ مبدئي الاتساق والإصلاح المبتين في الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ وخطة الأمين العام للإصلاح. وإدراكاً منه للتحديات التي تواجه إدارة التغيير وللتعقيد الذي يسم هذه العملية، ينقذ الصندوق عمليةً لإدارة التغيير تتسم بحسن التوقيت والتماسك والاتساق وتعظّم الفرص التي تعيد هذه العملية بتوفيرها. وسيقوم الصندوق بإطلاع المجلس على آخر التطورات في ما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية إدارة التغيير، وذلك في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨.

٦٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٣/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٤/٢٠١٧ بشأن وضع الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

تاسعا - الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٩ - عرضت المدير التنفيذية بالنيابة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرهم إلى هذا الصندوق وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٧ ولللسنوات المقبلة (DP/FPA/2017/11)، في حين قدم مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية عرضاً للحوار المتعلق بالتمويل المنظم.

٧٠ - ورحبت الوفود بفكرة وضع اتفاق تمويل وأعربت عن دعمها الكامل للبحث في هذه الفكرة مع الصندوق. واقترحوا أن يشرف الأمين العام على اتفاق التمويل، وليس فرادى منظمات الأمم المتحدة - وفي هذه الحالة تلزم مزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن يحقق بها الصندوق المواءمة مع الاتفاق. وشددت الوفود على أهمية التمويل الجيد للصندوق، لا سيما من خلال الموارد الأساسية التي تتيح له تحقيق أهدافه المعيارية والتشغيلية. وأشار البعض إلى ضرورة وجود مورد تمويل آخر أكثر مرونة، ولا سيما آلية تمويل مشتركة بين الوكالات تعطي منظمات الأمم المتحدة حوافز على العمل معاً.

وشجعت الوفود الصندوق على الانخراط بشكل فردي مع طائفة من الجهات المانحة في الحوار المتعلق بالتمويل.

٧١ - ورحبت الوفود بجدوى البوابة الإلكترونية ولكنها طلبت تفاصيل عن الثغرات، بما في ذلك بشأن الإنفاق، مثل نفقات السفر. ولاحظت أن إصلاح تمويل الصندوق ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى إصلاح الحكومة. واغتنمت الوفود الفرصة للإعلان عن زيادة التعهدات بتمويل الصندوق. وطلب أحد الوفود أن يحدد الصندوق، في حوارات التمويل المستقبلية، المهام التي ستمول عن طريق مصادر التمويل الأساسية ومصادر التمويل 'المحايدة' الأخرى، مع تبيان كيفية تمويل الأنشطة التي تتعلق بنطاق المنظومة ككل، وفقاً لتقرير الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة؛ وطلب أن تشير التقارير السنوية المقبلة إلى الطريقة التي يتبعها الصندوق لإعطاء الأولوية في تخصيص الأموال في إطار الخطة الاستراتيجية. وطلب أيضاً تقديم مزيد من التفاصيل عن الحالة المالية للصندوق حتى يتضح فهم الدول الأعضاء للثغرات التي يتعين سدها؛ ويمكن لهذا التفاعل الوثيق مع أعضاء المجلس أن يساعد على بناء القدرة على الصمود في الشراكات.

٧٢ - ورحب رئيس المجلس التنفيذي بالميزانية، مشيراً إلى أنها سمحت بتحديد أهداف ميزانية أكثر طموحاً في المستقبل. وشدد على الحاجة إلى أن يتحسن فهم أعضاء المجلس للثغرات في التمويل، لأن ذلك يشكل عنصراً رئيسياً في الجهود التي يبذلها الصندوق لتعبئة الموارد وفي مساعدة أعضاء المجلس على تقرير الحاجة إلى مساهمات إضافية لدعم الخطة الاستراتيجية. وكانت جهود الصندوق الرامية إلى الحد من عدد الصناديق المواضيعية خطوة مفيدة في تحديد ثغرات الميزانية وأولوياتها. ومع التأكيد على مكاسب توسيع قاعدة المانحين لتشمل البلدان المستفيدة من البرامج، شجع الصندوق على دعوة جميع أعضاء المجلس عند تعبئة الموارد من أجل الموارد الأساسية وعلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق باتفاق التمويل المقترح.

٧٣ - وفي رد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية، أشار إلى أن ٩٥ في المائة من الموارد الأساسية للصندوق تمولها ١٣ دولة مساهمة من الدول الأعضاء، أنفق الصندوق جزءاً منها على أنشطة جمع الأموال في نهاية المطاف. وناشد أعضاء المجلس العمل مع الصندوق من أجل الحد من تكاليف جمع الأموال بفضل اتفاق التمويل المقترح، حتى يتسنى تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة البرنامجية. وشدد على أهمية التزام الجهات المانحة وتقيدها بالتعهدات المتعددة السنوات. وتتمثل الفجوة المتبقية في حشد التمويل للموارد الأساسية من البلدان المستفيدة من البرامج، إذ تشعر هذه البلدان بالقلق إزاء العائد على الاستثمار. وأكد المدير أن مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في الموارد الأساسية تكفل وجود الصندوق، مع ما يترتب على ذلك من فوائد، على الصعيد القطري. ولا تكفي الموارد غير الأساسية وحدها لضمان وجود الصندوق وتحقيق النتائج. وبينما يركز اتفاق التمويل الذي اقترحه الأمين العام على التمويل المواضيعي، فإن مقترح الصندوق يتعلق بكل وكالة على حدة، لكنهما مقترحا لا يستبعد أحدهما الآخر، نظراً إلى أن التمويل المواضيعي للصندوق يشمل جوانب عديدة من مقترح الأمين العام. وأشار إلى أن نسبة كبيرة من موارد الصندوق غير الأساسية تأتي من التمويل المشترك بين الوكالات عن طريق البرمجة المشتركة، وهذا ما سيعززه مقترح الأمين العام. ولفت الانتباه إلى الفجوة التي تصل إلى ٧١ في المائة فيما يتعلق بتحقيق هدف التمويل لأغراض إنسانية، بينما أشار إلى أن هيكل التمويل

المقترح من شأنه أن يساعد على معالجة الثغرات بطريقة أكثر استراتيجية من خلال موارد التمويل. وناشد أعضاء المجلس مواصلة تمويل الحوارات المتعلقة بالتمويل خلال دورات المجلس وفيما بينها.

٧٤ - وأفادت المديرية التنفيذية بالنيابة أن الصندوق سيعمل مع المجلس لتحديد تواتر الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم المقبلة ومحتواها. وفي ضوء قطع التمويل من دولة عضو واحدة، حُصصت نسبة كبيرة لصندوق المنظمة الإنساني؛ ويسعى صندوق الأمم المتحدة إلى أن يحل محل هذه الصناديق الإنسانية للاستجابة للأزمات والحالات الإنسانية. وستواصل الجهود التي يبذلها الصندوق في إطار الاستعراض الشامل للموارد تحسين صورة الميزانية لتوفير فهم أفضل للثغرات ولمصادر التمويل. وسيكون تعزيز المكاسب ومواصلة الابتكار من بين المواضيع الرئيسية التي يركز عليها عمل الصندوق في إطار الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وسيجعل الصندوق نفسه أكثر 'جدارة بالتمويل' عن طريق عمليات التدقيق المنتظمة، وتعزيز المساءلة والشفافية، وسلسلة من عمليات الرصد والتقييم، والإدارة الرشيدة، وتحسين جمع البيانات وتحليلها.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٥/٢٠١٧ بشأن الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

عاشراً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧٦ - قدمت المديرية التنفيذية بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة عن ٢٠ برنامجاً قطرياً معروضين على المجلس لإقرارهم، بما في ذلك البرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، فضلاً عن تمديدات تسعة برامج قطرية.

٧٧ - وقدمت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) البرامج القطرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لكل من الهند، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وسري لانكا، والبرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وقدم مدراء الصندوق الإقليميون البرامج القطرية للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا - لكل من بوليفيا، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وغابون، وغينيا، وقيرغيزستان، ومولدوفا، ونيجيريا، ودولة فلسطين، والصومال، والسودان، وأوكرانيا، فضلاً عن تمديدات البرامج القطرية لكل من بروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، وليبيريا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية.

٧٨ - وأعلن أعضاء المجلس مواصلة دعمهم القوي للمساعدة التي يقدمها الصندوق في المناطق. وأشارت البلدان التي تعرض برامجها القطرية وتمديدات برامجها القطرية لبرنامجها القطرية لبرنامجها القطرية لبرنامجها القطرية إلى أن الصندوق وضع البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع حكومة كل منها، وتؤيد هذه الحكومات تأييداً كاملاً الأنشطة التي تُكلف بها الصندوق في بلدانها في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة. وأكدت أن جميع البرامج القطرية الـ ٢٠، بما في ذلك البرنامج دون الإقليمي، تتسق اتساقاً تاماً مع الأولويات الوطنية، على النحو المحدد على الصعيد الوطني، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية الخاص بكل بلد منها، كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وأكدت جميع الوفود

أنها بصدد تنفيذ الأهداف وخطة ٢٠٣٠ بدعم من المكاتب القطرية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٩ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لكل من: بوليفيا (DP/FPA/CPD/BOL/6)، وبوركينا فاسو (DP/FPA/CPD/BFA/8)، وكوستاريكا (DP/FPA/CPD/CRI/5)، والجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CPD/DOM/6)، وغابون (DP/FPA/CPD/GAB/7)، وغينيا (DP/FPA/CPD/GIN/8)، والهند (DP/FPA/CPD/IND/9)، وقيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/4)، ومولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/3)، وميانمار (DP/FPA/CPD/MMR/4)، ونيبال (DP/FPA/CPD/NPL/8) ونيجيريا (DP/FPA/CPD/NGA/8) وباكستان (DP/FPA/CPD/PAK/9)، وفلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/6)، وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BAN/8) وبنما (DP/FPA/CPD/PAN/8)، والصومال (DP/FPA/CPD/SOM/8)، وسري لانكا (DP/FPA/CPD/LKA/9)، والسودان (DP/FPA/CPD/SDN/9)، وأوكرانيا (DP/FPA/CPD/UKR/3)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ (DP/FPA/CPD/PIC/6).

٨٠ - وأحاط المجلس علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، ليسوتو، وليبيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأقر تمديداً لمدة ١٥ شهراً للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لبوروندي، والتمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لليمن، على النحو الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2017/13).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - بيان المديرية التنفيذية والخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة

٢٠٢١-٢٠١٨

٨١ - في بيان المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع إلى المجلس، عرضت الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ (DP/OPS/2017/5) والمرفقات، وتقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠٢١-٢٠١٨ (DP/OPS/2017/6) والمرفقات، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ (DP/OPS/2017/7) والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة مشتركة منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٦ (DP/OPS/2017/8). وأكدت أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تنبني على استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى المشاورات الوثيقة مع المجلس التنفيذي والشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبالانساق مع ولاية مكتب خدمات المشاريع والكفاءات الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، تركز الاستراتيجية الجديدة على الخدمات الشاملة في البنى التحتية، والشراء، وإدارة المشاريع، والموارد البشرية، والإدارة المالية. وعلى وجه التحديد، تسعى هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (أ) إتاحة خدمات دعم إداري أكثر كفاءة؛ و (ب) مساعدة الشركاء على تقديم حلول أكثر فعالية بفضل الخبرة التقنية؛ و (ج) دعم الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويوجد مكتب خدمات المشاريع في طليعة الابتكار، عن

طريق التنسيق مع الجهات المعنية بالابتكار والمساعدة على إنشاء مراكز الابتكار في العديد من البلدان، كما يركز على إحداث ثورة في قوة التكنولوجيا.

٨٢ - وأبرزت المديرية التنفيذية أن موارد المكتب المالية القوية ساعدت في تعزيز ترسيخ الاستراتيجية الجديدة. وإن المكتب بصدد عملية متواصلة لإعادة تشكيل هيكله وخدماته وتنسيقها وتوسيع نطاقها لتلبية مطالب أصحاب المصلحة، ولتحسين خدمة منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برامج السلم والأمن على نطاق المنظومة، والتخفيف من حدة المخاطر. ويلتزم المكتب بحملة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول ٢٠٣٠، كما يتخذ إجراءات لمعالجة نقص تمثيل المرأة في حافظته التشغيلية العالمية. والمنظمة حريصة أيضا على تعزيز نوعية مشاريعها وأثرها من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء لضمان القدرة على الصمود. وحسن مكتب خدمات المشاريع نُهجه في مشتريات الأمم المتحدة من أجل التركيز على المشتريات المستدامة لجعل مشتريات الأمم المتحدة أكثر كفاءة. وتشدد الاستراتيجية الجديدة على التزام المكتب بتحسين ممارسات الشراء في البلدان المستفيدة من البرامج وجعل نُهج الأمم المتحدة في الشراء أكثر استدامة.

٨٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعملية التشاورية والحوار البناء اللذين نظمهما المكتب في إطار وضع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وتحدد الخطة اتجاهها مستدامة واستراتيجية للمكتب وتستند إلى خبرته التقنية والدروس المستفادة. وشجع أعضاء المجلس المكتب على مواصلة تبادل أفضل الممارسات والخبرات على نطاق واسع. وكان من دواعي سرورهم أن يلاحظوا أن الاستراتيجية تتسق مع خطة عام ٢٠٣٠، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ ورؤية الأمين العام للإصلاح. ويحرصون على أن يروا أن المكتب يساهم بنشاط في تحقيق خطة الإصلاح وإيجاد سبل جديدة للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن سرورهم بنهجه الثلاثي الأهداف وبعتماد 'النهج العالمي' للأمم المتحدة. ورحبوا بتركيز الخطة الاستراتيجية على الشراكات، وخصوصا مع منظمات الأمم المتحدة، بوصفها أداة لتعزيز الكفاءة والفعالية، لا سيما على المستوى القطري، لتكون بمثابة نافذة تجاه الابتكار ومحركا للوقاية.

٨٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لأن الاستراتيجية الجديدة تسلط الضوء على النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية كجزء من الطموحات التشغيلية للمكتب، وشددت على أهمية إشراك المرأة بنشاط في أعمال مكتب خدمات المشاريع على أرض الواقع وتحقيق التوازن بين الجنسين داخل المنظمة. وشمل ذلك الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في عمله. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة الإسهام في أن يصبح الشباب عوامل تغيير، وأثنت على الشراكات في هذا الصدد. وأعربت البلدان المتوسطة الدخل عن تقديرها للدعم الذي يقدمه المكتب عن طريق توفير الخدمات في إدارة المشاريع المستدامة، وعمليات الشراء المبسطة والرشيدة، والحد من المخاطر. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة العمل كحافز للحصول على التمويل من الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز قدرته على تحقيق النتائج، والانخراط في نهج التمويل المبتكرة، وإجراء تنقيح دوري لما يتبعه من سياسات في التسعير واسترداد التكاليف.

٨٥ - ورحبت الوفود بالوضع المالي القوي لمكتب خدمات المشاريع وتفوقه في مجال الشفافية، ودعمت استهدافه إيرادات صافية صفرية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ورحبت بالشفافية في تقديرات الميزانية الواردة في الصيغة الموجزة، التي يسرت رقابة المجلس التنفيذي. وطلبت تحليل الاحتياطي التشغيلي في

تقديرات الميزانية اللاحقة، وتوقعت مواءمة معايير الشراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكانت هناك دعوة للاطلاع على تفاصيل استثمارات مكتب خدمات المشاريع الكفيلة بتعزيز العمليات وكفاءات الموظفين، مع تحديثها في تقديرات الميزانية اللاحقة. وشجعت الوفود مكتب خدمات المشاريع على الاستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن معايير الأداء، وأن يدرج معلومات مفصلة في تقديرات الميزانية اللاحقة. وشددت على أن نموذج التمويل الذاتي لمكتب خدمات المشاريع يمكن أن يؤدي دوراً في خطة الأمين العام للإصلاح. وأيد أعضاء المجلس التنفيذي بشدة الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتطلّعو إلى اعتمادها في الدورة.

٨٦ - ورداً على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع للمجلس التنفيذي أن المكتب سيواصل استكشاف الفرص من أجل زيادة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة. وقالت إن المكتب ركز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نطاق المنظومة، ولكنها شددت على أن الأمم المتحدة عليها استكشاف سبل مختلفة لتحقيق الأهداف، بما في ذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص وتقاسم المخاطر وتحفيز الابتكار. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيات المتقدمة دوراً رئيسياً في دفع عجلة الابتكار لصالح المحتاجين، بتكلفة أقل وتأثير أكبر. وسلطت الضوء على عمل المكتب على إشراك الشباب من خلال الألعاب والموسيقى والرسوم المتحركة، ولاحظت أن المكتب يسعى لإقامة شراكات جديدة من أجل بناء قدرة أكبر على الصمود في أنشطة البنى التحتية دعماً لخطة التنمية الحضرية. وسيواصل المكتب تقديم تقاريره إلى المجلس التنفيذي عن ما يبذله من جهود في مجال الإصلاح الإداري، ويلتزم بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠ على الصعيد الداخلي وفي إطار البرامج. وكان المكتب يلتزم بنشاط، على نحو هيكلي ومع الشركاء، سبيل تقديم خدمة أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها على الخطوط الأمامية لتغير المناخ. وقالت إن المكتب حريص على تأمين احتياطي تشغيلي لكفالة تحسين إدارة المخاطر، إلى جانب حالة مالية قوية، والشفافية والأدلة على إنجاز النتائج التي يمكن أن يعول عليها الشركاء.

٨٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٦/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٧/٢٠١٧ بشأن تقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجزء المشترك

ثاني عشر - الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة

٨٩ - تولى مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2017/1). وتولى مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات في البرنامج الإنمائي، والمستشار العام والموظف المسؤول عن مكتب نيويورك في مكتب خدمات المشاريع، ورئيس فرع خدمات المشتريات في صندوق السكان، عرض المجالات التي ركز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها، وذلك من منظور منظمة كلٍ منهم.

٩٠ - وفي المداخلة الوحيدة التي جرت، التمس أحد أعضاء المجلس التنفيذي توضيحا بشأن ما إذا كانت الصناديق والبرامج أعطت الأولوية لمصادر المشتريات المحلية (على المستوى الوطني)، كوسيلة للإسهام في البرامج القطرية، قبل العودة إلى مصادر المشتريات الخارجية.

٩١ - وردا على ذلك، أشار مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على نحو وثيق مع الحكومات لبناء قدرات وطنية في مجال الشراء باستخدام المعايير الدولية. وتختلف نهج المشتريات فيما بين منظمات الأمم المتحدة، وكثيرا ما تتوقف على البنود المشتراة. وتمشيا مع سياسة مشتريات البرنامج الإنمائي، تعتمد المشتريات المحلية على فئة البنود: إذ يتم شراء نسبة ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من مشتريات البرنامج الإنمائي محليا على الصعيد القطري، ويمكن شراء أي فئة أقل من ١٠٠.٠٠٠ دولار محليا. فالشركات المحلية لديها ميزة نسبية في مجال التسعير.

٩٢ - وأشار رئيس فرع المشتريات بصندوق السكان إلى أن الصندوق تناول المشتريات المحلية من خلال أمور منها مبادئه المعيارية الخاصة بالإنصاف والشفافية وحسن التوقيت، شأنه في ذلك شأن سائر منظمات الأمم المتحدة. وينجم عن اللجوء إلى الشراء المحلي عموما فوائد السرعة. واستخدم صندوق السكان المشتريات المحلية بشكل خاص في تنمية سياقاته الإنسانية حيث توقيت التسليم أمر بالغ الأهمية.

٩٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٨/٢٠١٧ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦.

ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٤ - اشترك المدير التنفيذي بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم عرض مشترك بشأن التقرير المشترك المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/37-DP/FPA/2017/12).

٩٥ - ورحبت مجموعة من الوفود بالتدابير التي اتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من أجل استعراض ومواءمة عمليات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وربطها بالمسائل الشاملة واستهداف من هم في أمس الحاجة، لا سيما في ضوء الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك. وتطلعت الوفود إلى رؤية أمثلة على أفضل الممارسات تبين جهود التسريع من تعبئة الموارد خلال اجتماعات مجلس تنسيق البرنامج واجتماعات المجلس التنفيذي المقبلة.

٩٦ - وتتوقع مجموعة الوفود أن يواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المواءمة مع منظمات الأمم المتحدة على أرض الواقع، حسب الاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦ والإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب زيادة كفاءة التشغيل والميزانية المشتركة بين الوكالات. وطلبت الوفود توضيحات بشأن كيفية تعديل آليات الإبلاغ في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس والإيدز في ضوء الإطار المنقح الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للبرنامج المشترك. وتوقعت الوفود أن يكون التقرير أكثر تركيزا على تحقيق النتائج في العرض الذي قدمه.

٩٧ - وأشادت المجموعة نفسها بصندوق السكان والبرنامج الإنمائي لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الجنسية والإنجابية في أعمالهما المتعلقة بالإيدز، وأيدت بقوة ولاية صندوق السكان من أجل تسريع التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأثنت على صندوق السكان والبرنامج الإنمائي لما قاما به من عمل من أجل تعزيز النظم الصحية واستخدام الدروس المستفادة من المكافحة العالمية للإيدز في التصدي للتحديات الصحية الأوسع نطاقاً.

٩٨ - وفيما يخص صندوق السكان على وجه التحديد، طلبت المجموعة توضيحات بشأن كيفية تقسيم العمل بين المشاركين في رعاية الصندوق والبرنامج المشترك على المستوى القطري، استناداً إلى المزايا النسبية. وأعربت عن تطلعها إلى دور الصندوق والخطوات المقبلة في مجال تفعيل التحالف العالمي للوقاية، ورحبت بجهود صندوق السكان والبرنامج المشترك الرامية إلى إعادة إدراج الوقاية الأولية على جدول الأعمال.

٩٩ - ورحب وفد آخر بمبادرة البرنامج المشترك من أجل إنشاء فريق الاستعراض العالمي. وأيد بقوة استمرار قيادة البرنامج المشترك للمكافحة العالمية للإيدز، ورحب بإدماج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عملية التصدي للإيدز، ودورهما كراعين ضمن خططهما الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومواءمتهما مع الإطار الموحد للميزانية والتتائج والمساءلة للبرنامج المشترك المعني بالفيروس والإيدز.

١٠٠ - ورداً على ذلك، أكد المدير التنفيذي بالنيابة لصندوق السكان أن المواءمة الوثيقة بين منظمات الأمم المتحدة على أرض الواقع، وفقاً للاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦، هي مبدأ من مبادئ البرمجة المشتركة. وشمل ذلك إجراء تقييمات قطرية سريعة وشاملة للجميع، وعمليات إعادة تشكيل، وتصنيف متمايز. وإذا تلاحظ أن المنظمات ستكفل تحسين الإبلاغ الموجه نحو تحقيق النتائج في المستقبل، أكدت أن المسار السريع هو الهدف الرئيسي حيث تم فحص ٩٠ في المائة من الأشخاص للكشف عن الفيروس، وسيخضع للعلاج ٩٠ في المائة من الأشخاص المصابين المؤهلين للعلاج، في الوقت الذي قد يكون فيه ٩٠ في المائة ممن يتلقون العلاج مصابين بأحمال فيروسية كامنة وغير مكتشفة. ولدى تقسيم العمل، ركز الشركاء على المزايا النسبية. وفيما يتعلق بالتحالف العالمي للوقاية، جرى التخطيط لإجراء تقييمات للوقاية شملت ١٠ بلدان بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وستخضع المسودة الأولى لخارطة الطريق لمشاورة قطرية. وبالنسبة للوقاية الأولية، كان الهدف هو القضاء على الإصابات الجديدة، التي تشمل إصلاح سياسة التثقيف الجنسي الشامل والتعامل مع اللامساواة بين الجنسين والوصم.

١٠١ - وقال كبير مستشارين تقنيين بصندوق السكان، مشيراً إلى عنصر المراهقين والشباب بالبرنامج، إن هناك عدة آليات للتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، حيث كفل الصندوق وصول التدخلات إلى المراهقين والشباب مع تجنب ازدواجية الجهود. وأثبت توسيع نطاق التنسيق خارج الأمم المتحدة جدواه، فقد شارك الفريق العامل المعني بالوقاية في جهد مماثل بشأن الركيزتين، شمل المراهقات والشابات والفئات السكانية الرئيسية لكفالة التنسيق على جميع المستويات. ومن الركائز القوية لصندوق السكان التركيز على حماية الشباب وكفالة إدماجهم على الصعيد القطري.

١٠٢ - وشدد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي على أن الشراكات التعاونية حول النتائج الإنمائية الواسعة النطاق هي علامة تجارية من علامات العمل الذي يؤديه البرنامج الإنمائي من الآن فصاعداً، على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخاصة في

الفصل المشترك. وسيتم الإبلاغ عن نتائج البرنامج الإنمائي ذات الصلة بالإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة مقابل أطر الرصد والتقييم الخاصة بالخطط الاستراتيجية للمنظمات، على الصعيد العالمي والقطري، عملاً بمؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء تتبع التقدم المحرز. وإذ يلاحظ التزام البرنامج الإنمائي بتنمية قدرات الشركاء الوطنيين بهدف تسليم إدارة البرامج إلى الكيانات الوطنية، سلط الضوء على نقطتين، هما: (أ) الخروج من بلد بسرعة شديدة لأسباب سياسية فحسب يؤدي إلى نتائج عكسية؛ (ب) البيئات الهشة تطرح تحديات خاصة على بناء القدرات مما اضطر البرنامج الإنمائي أن يظل في الميدان من أجل توفير الخدمات الأساسية. وبالنسبة للمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أنهى البرنامج الإنمائي دوره بوصفه الجهة المتلقية الرئيسية في ٢٦ بلداً، مما يدل على نجاحه في تحقيق نتائج ملموسة.

١٠٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المشترك المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/37-DP/FPA/2017/12).

رابع عشر - الزيارات الميدانية

١٠٤ - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2017/CRP.1)، الذي أعقبه عرض فيلم قصير عن الزيارة الميدانية المشتركة. وأدى رئيس شعبة الاتصال والتنسيق بالمكتب القطري، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيان ركز فيه على أهمية توقيت الزيارة الميدانية المشتركة والتوصيات ذات الصلة في ضوء الجهود الراهنة لإصلاح الأمم المتحدة، والتوقيع مؤخراً على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال.

١٠٥ - ولم تكن هناك أي مداخلات أو تعليقات من جانب أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال.

١٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها إلى نيبال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2017/CRP.1).

سادس عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٠٧ - ركز رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في البيان الذي أدلى به، على علاقات العمل القوية والتعاون بين المجلس وإدارات المنظمات. وأبرز علاقة عمل المجلس الوثيقة مع الأمين العام الجديد في إطار جهوده الرامية إلى الدفع قدماً بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وأشار إلى أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الموظفين بوصفها جزءاً لا يتجزأ

من عملية صنع القرار المؤسسي. وكرر شواغل الموظفين المستمرة بشأن عدد من المواضيع، بما في ذلك أهمية الشفافية والتقييد بمبادئ التوظيف والإدارة، والعقود ومجموعات التعويض المناسبة وإدارة الأداء والتطوير الوظيفي واحترام مبادئ الخدمة المدنية الدولية.

١٠٨ - وشدد مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي ومدير شعبة الموارد البشرية في صندوق السكان والمستشار العام ومدير الفريق القانوني بمكتب خدمات المشاريع، في ردودهم الإدارية، على علاقات العمل الطيبة التي تقيمها كل منظمة مع مجلس الموظفين، والتدابير التي تتخذها كل واحدة منها لمعالجة شواغل الموظفين. وأقروا بالأهمية الحاسمة للموظفين والحاجة إلى المشاركة المفتوحة والشفافة مع مجلس الموظفين، ورحبوا باستعداد المجلس للعمل مع المنظمات للتغلب على التحديات الرئيسية. ولاحظوا موقف المجلس الاستراتيجي والمتحمس في المداولات المتعلقة بمجزم تعويضات الموظفين المعينين محليا مع لجنة الخدمة المدنية الدولية وفي المناقشات الأخرى مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الخلافات، يشترك مجلس الموظفين والمنظمات في الرؤية المشتركة للمنظمة لجعل الأمم المتحدة أكثر قوة.

١٠٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/ مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.